الإمارات العربية المتحدة تُدرَج في قائمة مراقبة حقوق الإنسان مع استمرار وجود عشرات النشطاء في السجن قبل انعقاد الدورة 28 لمؤتمر الأطراف في دبي

محظور النشر
21 أيلول/سبتمبر 2023

- النشطاء المؤيدون للديمقراطية ما زالوا يقبعون في السجن منذ عام 2012
- قانون الجرائم الإلكترونية يجرّم كل أشكال المعارضة
- استمرار مراقبة نشطاء حقوق الإنسان وهجمات برامج التجسس عليهم

الإمارات العربية المتحدة مدرجةٌ حاليا في قائمة مراقبة سيفيكوس مونيتور للبلدان التي تشهد تراجعا في الحريات المدنية، في ظل قمع النشطاء والصحفيين وفئات المجتمع المدني بشدّة وكونهم عرضة لمزيد من الخطر قبل انعقاد مفاوضات الأمم المتحدة السنوية بشأن تغير المناخ التي ستستضيفها دبي (من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2023).

وتخضع دولة الإمارات بالفعل لسيطرة محكمة من النظام حيث تبطش السلطات بالمعارضة باستخدام السجن والتعذيب والتخويف والمضايقات. ومع انعقاد الدورة 28 لمؤتمر المناخ في دبي، يوجد تهديد حقيقي بزيادة الاعتداءات على الحقوق الأساسية.

وقالت سيلفيا مباتارو، باحثة في قسم أفريقيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سيفيكوس: «لطالما كانت الإمارات أحد أكثر البلدان قمعا في العالم، ولكن من المتوقع أن تسوء الأمور أكثر قبل الدورة 28 لمؤتمر الأطراف وأثناء انعقادها. وحينما تتجه أنظار العالم نحو دبي، يُحتمل أن يحاول قادة الإمارات الحساسين للنقد حماية سمعتهم والسيطرة على الخطاب بأي ثمن».

وتسلط قائمة مراقبة سيفيكوس مونيتور، التي نُشرت لتتزامن مع الدورة الرابعة والخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (من 11 أيلول/سبتمبر إلى 13 تشرين الأول/أكتوبر)، الضوء على خمسة بلدان معرضة لخطر تراجع الحقوق المدنية والحريات تراجعا حادا. ويستند هذا القرار إلى بيانات جمعتها سيفيكوس مونيتور التي ترصد حالة الحريات المدنية في 197 بلدًا وإقليما باستخدام المعلومات التي يقدّمها شركاء البحث في جميع أنحاء العالم. وإضافةً إلى الإمارات العربية المتحدة، تضم قائمة المراقبة في تحديثها الأخير بنغلاديش والبوسنة والهرسك والإكوادور والسنغال.

وتصنف سيفيكوس مونيتور حاليا الإمارات العربية المتحدة على أنها «مغلقة» في أدنى تصنيف من التصنيفات. وتَظهر فظاعة الوضع في الإمارات بوجه خاص حينما يتعلق الأمر بسجن النشطاء وتعذيبهم، بمن فيهم المدون أحمد منصور المسجون منذ عام 2017 بعد إدانته بتهم ملفقة لا أساس لها من الصحة. ويقبع 55 معتقلا آخر من معتقلي الرأي خلف القضبان في الإمارات العربية المتحدة رغم إتمامهم محكوميتهم، بمن فيهم أفراد قضية الإمارات-94 المدانون في محاكمة جماعية في عام 2012. ويجب حتى على أولئك الذين يتمتعون بالحرية خارج القضبان أن يمارسوا الرقابة الذاتية بسبب القيود المفروضة مثل قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2022 الذي يجرّم تقريبا كل أشكال المعارضة.

وأضافت مباتارو: «تعكس الإمارات كارثة لحقوق الإنسان. ولا يمكن لأي قدر من غسيل السمعة أو مؤتمرات القمة الفاخرة أن تغير تلك الحقيقة الواضحة. وإذا أراد قادة البلد تحسين صورتهم قبل مؤتمر الأطراف 28، ينبغي لهم أن يحرروا كل السجناء المحبوسين بدون وجه حق ويسمحوا بحرية التعبير».

وبدون اتخاذ هذه الخطوات، هناك فرصة ضئيلة أن يشارك المواطنون الإماراتيون المستقلون أو المجتمع المدني الدولي مشاركة مجدية في اجتماع الدورة 28 لمؤتمر الأطراف أو ينتقدوه. وتساور بوجه خاص منظمة سيفيكوس مخاوف من عدم تمكّن المشاركين في مؤتمر الأطراف 28 من الدفاع بفاعلية عن العدالة المناخية.

واسترسلت مباتارو قائلة: «كانت كل دورة من دورات مؤتمر أطراف في السنوات الأخيرة محل خلاف بين نشطاء المجتمع المدني الذين يطالبون بالاستماع لأصواتهم والحكومات وقادة قطاع الوقود الأحفوري المُصرّين على إقصائهم. وما لم تفرج الإمارات عن سجنائها وتفتح الفضاء المدني، فإن مؤتمر الأطراف 28 في دبي سيكون أسوأ».

ملاحظات للمحرر:

تتعاون سيفيكوس مونيتور مع شركاء البحث من جميع أنحاء العالم وتستخدم البيانات التي يقدمونها. وتحدّد المنصة البحثية تصنيفات الفضاء المدني في 197 بلدا وإقليما بناءً على أحدث المعلومات عن حالة حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع السلمي وحرية التعبير. وإضافةً إلى الإمارات العربية المتحدة، تضم قائمة المراقبة في تحديثها الأخير البوسنة والهرسك وبنغلاديش والإكوادور والسنغال.

لاستفسارات وسائل الإعلام وطلبات إجراء المقابلات الصحفية، يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني التالي:
media@civicus.org